الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء

رقم الصـــادر : ١٤٠٤/م ص
رقم المحفوظات : ١٤٢/ حرف ب-١١٠٢/د علمه
بيـــروت في : ١٤/٥/ علمه

دولـــة رئيس مجلس النـــواب

الموضوع : السؤال المقدّم من النائب السيدة بولا يعقوبيان حول أسباب رفع بدل إشتراك المياه ومبرراته.

المرجع : إيداع رئاسة مجلس النواب رقم ٢٨/س تاريخ ٢٧/ ٣ /٢٠١٩ ومرفقاته.

جواباً على السؤال النيّابي المقدّم من النائب السيدة بولا يعقوبيان حول أسبـاب رفع بدل إشتراك المياه ومبرراته.

نفيدكم بأن الحكومة تبذل جهودا كبيرة لتأمين تزويد المواطنين بالمياه وتوفير مصادر مياه جيدة ونظيفة بما يضمن تلبيـة إحتياجاتهم الاساسية الحاليـة وللسنوات المقبلـة.

لهذه الغاية تقوم مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان منذ فترة بتنفيذ مشاريع مائية ضخمة، لسدّ إحتياجات المواطنين، حيث تبلغ حاجة مدينة بيروت لمياه الشفّة إلى /٢٥٠/ ألف متر مكعب يوميا فيما المتوّفر حاليا هو /١٢٥/ ألف متر مكعب، ومن هذه المشاريع إستكمال مشروع سدّ جنة، نقل المياه من جنة إلى الضبيه، تأهيل وتجديد شبكات المياه ، إستحداث آبار ومحطات تكرير، المساهمة في مشروع جرّ مياه الأولي إلى بيروت، إنشاء محطة التكرير في الوردانية، إنشاء محطات تحلية للآبار المالحة التي تغذي بيروت الكبرى و إستلام ثلاث محطات تكرير للصرف الصحي،

ان هذه المشاريع هي ذات كلفة مالية تدفعها المؤسسة من حساباتها الخاصة دون أن تلجأ إلى الإستدانة أو إلى طلب أي مساهمات مالية أو سلفات خزينة لتغطية نفقاتها،

وإن الزيادة البالغة /٤٥/ ألف ليرة لبنانية قد أتت لتأمين التوازن المالي للمؤسسة في المرحلة الحاضرة وتمكينها من دفع تكاليف إنجاز هذه المشاريع،

مع الإشارة إلى أن تحسّنا كبيرا في تزويد المواطنين بالمياه ضمن الحدود الجغرافية للمؤسسة بات ملموسا من المشتركين،

وبالمقابل حظي المواطن بتسهيلات ومنافع تفوق ما دفعه من زيادة على التعرفة منها إمكانية تقسيط الرسم إلى أربعة أقساط متساوية كحد أقصى في السنة ، الإعفاء من غرامات التأخير عن بدلات الإشتراك بنسبة ٩٠%، تقسيط البدلات المتأخرة عن الأعوام السابقة، تخفيض تأسيس الإشتراكات للأبنية الجديدة بنسبة ٦٠% للعيار – ٧٨% للعداد ،الإعفاء من بدل تغيير أسماء المشتركين و إعفاء طالب الإشتراك من أي مساهمة مالية لإيصال المياه إلى سكنه.

أما فيما يتعلق بنوعية المياه، فإن مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان تتأكد من خلال دائرة المختبر لديها يوميا من سلامة المياه الموّزعة وإنطباقها على معايير الصحة العامة ويقوم مجلس الإدارة بإبلاغها إلى سلطة الوصاية وإلى الجهات المعنية من بينها وزارة البيئة ووزارة الإعلام لنشرها.

وإن وزارة الطاقة والمياه، كسلطة وصاية على المؤسسة، هي على إطلاع دائم على كل أعمالها من خلال التوقيع على قرارات مجلس الإدارة ومنها قرارات رفع البدلات،

علما أن المؤسسة تعمل مباشرة مع الوزارة فيما خص إستلام المشاريع المنجزة من قبل الوزارة وتضعها قيد الإستثمار كما أنها تنّسق معها في وضع جداول مشاريعها لكي يأتي العمل متكاملا.

رئيس مجلس الوزراء

سعد الحريري